مجلة الدراسات الاقتصادية –كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الخامس – العدد الثاني
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.5 , No.2)
April 2022

دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال

" دراسة تطبيقية على الإدارات العامة وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي"

أ. سعاد عبدالهادي عبدالرحمن الزوي / محاضر مساعد / قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
د. خالد زيدان عبدالسلام الفضلي/ أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة/كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي
أ. ريهام موسي عبدالمجيد ماضي / محاضر مساعد / قسم المحاسبة/ كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال بصورة عامة، والحصول على دليل تطبيقي من العاملين بالإدارات العامة، وإدارات المناطق بالمصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.

تبنت الدراسة المنهج الاستنباطي الاستقرائي أو ما يعرف بالمنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة، وهو المنهج المستخدم من قبل مجلس معايير المحاسبة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه عام (1973)، وهو أيضاً المنهج المستخدم في العديد من الدراسات المشابهة بالجامعات الليبية.

استخدمت الدراسة الاستبيان كوسيلة لجمع بياناتها اللازمة لاختبار فرضياتها، كما تم الاعتماد على أدبيات الدراسة وإطارها النظري لصياغة كل من الفرضيات وأسئلة الاستبيان. واستخدمت في جميع أجزاء الاستبيان الأسئلة المغلقة ذات النهاية المفتوحة للاستفادة من مزايا الأسئلة المغلقة وتجنب عيوبها.

تتكون عينة الدراسة من: أعضاء لجان المراجعة، والمراجعين بإدارات المراجعة الداخلية، وإدارات المخاطر بالمصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي، والمراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، والمراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي.

استخدمت الدراسة تحليل الثبات للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان واتساقها وانسجامها مع أهداف الدراسة لغرض اختبار فرضياتها، والإحصاء الوصفي للتعرف على الاتجاه العام لإجابات المستجيبين، والإحصاء الاستدلالي أو الاستنتاجي(تحليل التباين الأحادي) لتحديد الاختلافات الجوهرية في إجابات المستجيبين عند مستوى معنوية (0.05٪) بفرض أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً أو غير طبيعيّ، واختيار المقارنات المتعددة في الحالات التي تشير فيها اختبارات تحليل التباين إلى وجود اختلافات جوهرية، وذلك لتحديد المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى. كما تم استخدام تحليل T للعينة الواحدة لاختبار فرضيات الدراسة.

بينت نتائج الدراسة أن للمراجعين الداخليين دوراً جوهرياً يؤثر في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في مدينة بنغازي.

تبين من مقارنة نتائج التحليلات الإحصائية للدراسة (الاستنتاجات العلمية) باستنتاجاتها النظرية (فرضيات الدراسة)، وهذا ما يسمى بالاستقراء، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية بالاستنتاجات العلمية للدراسة. بهذا تكون الدراسة قد أضافت دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية يؤيد أدبيات الدراسة من ناحية، ويضيف إلى استنتاجاتها النظرية من ناحية أخرى.

Abstract

The study aims to identify the role of internal auditors in assessment of business's risk management in general. It also attempts to obtain empirical evidence from the staff of commercial banks general managements and the managements within Benghazi districts in particular.

The study adopted deductive and inductive method, known as the modern scientific method, in accounting. The technique used by U.S Accounting Standards Board (ASB) since its establishment in 1973. It is also the method used in many similar studies in Libyan universities.

A questionnaire was utilized as an instrument of collecting relevant data for hypotheses test. The study hypotheses and questionnaire questions articulated according to the theoretical framework and related literature. In gathering the questionnaire parts, close-questions of an open end were used to capitalize on close questions advantages and avoid their disadvantages.

The study sample consisted of auditing committees' members, auditors of internal auditing departments and risk managements of commercial banks that operate in Benghazi city, auditors of in department of banks and money monitoring in Libyan central bank, and private external auditors registered in Libyan central bank.

The study used constancy analysis to verify the steadiness of questionnaire questions and its conformity to the study objectives. It also used descriptive statistics to determine the trend of participants' responses and inductive statistics (uni - variation analysis) to identify the basic differences in participants' responses at significance level of 0.05%, assuming that the data was normally distributed. If there were essential discrepancies, multiple comparisons would be collected to determine the group (s) that crucially differs from other groups. For hypotheses test, T-test per sample was utilized.

The study revealed that internal auditors have an essential role in evaluating risk management of commercial banks working in Benghazi city. However, comparison of statistical analysis (scientific conclusions) by its theoretical conclusions results (study hypotheses), so-called induction, has shown that theoretical and scientific conclusions of the study were matched. Therefore, the study added scientific evidence from local environment support its literature and augmented its theoretical conclusions.

المبحث الأول: الإطار العام للدراسة

1-1 مقدمة:

أصبحت المراجعة الداخلية من الموضوعات الهامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة، خصوصاً بعد الانهيارات المتتالية لشركات عالمية كبرى وقائمة الفضائح لشركات الشهيرة في الولايات المتحدة الأمريكية ومن أبرزها الانهيار الذي أصاب شركة إنرون Enron عام 2001، وشركة ورلدكوم World Com عام 2002، وذلك نتيجة الغش والتلاعب والأخطاء المحاسبية المتعمدة في القوائم المالية، والفساد الإداري والأخلاقي للإدارات الوحدات الاقتصادية ومكاتب المراجعة العالمية، مما أدي إلي إصدار قوانين وتعليمات أكثر صارمة وأكثر تفصيلاً ووضوحاً لإجراء اختلافات في إدارات الشركات والتقارير المالية وتفعيل الرقابة الداخلية، من جانب الدول والهيئات المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، كما تم إصدار قانون Sarbanes – Oxley بهدف حماية المستثمرين وإعادة الثقة في النظام المالي (عتش، 2011).

كما تواجه بيئة الأعمال تغيرات سريعة، ذات آثار بالغة الأهمية على المنظمات عبر العالم بأسره، واستجابة لذلك تتحرك منظمات الأعمال لتطوير هياكلها، وإعادة هندسة عملياتها، وتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها لإضفاء المزيد من المعلومات الملائمة والموثوقة اللازمة لتحقيق أهدافها (لظن، 2016).

في ظل هذه التغيرات فإنه ليس من المستغرب أن ينظر المجتمع المالي إلى المراجع الداخلي على أنه الأكثر تأهيلاً للمساعدة في إدارة المخاطر؛ لما يمتلكه من معارف وخبرات ومهارات تجعله مؤهلاً لذلك، وعليه تشهد مهنة المراجعة الداخلية منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي تطورات هائلة، خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد صدور المفهوم الجديد للمراجعة الداخلية عن معهد المراجعين الداخليين الذي يتضمن توسيع مهام المراجعة الداخلية بإضافة مهمة تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر (جمعة والبرغوثي، 2007).

كما أن السمة الأساسية التي تحكم نشاط منظمات الأعمال هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، وهنا يأتي دور المراجع الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها بالشكل الذي يمكن مستخدمي القوائم المالية من الحكم على إدارة

المخاطر والسيطرة عليها، ومن ثم التنبؤ بالمخاطر الكمية والنوعية التي يمكن أن يتعرض لها المنظمة مستقبلاً، واتخاذ القرارات الاستثمارية والقرارات الأخرى المتعلقة بمعاملاتهم مع المنظمة (المدهون، 2011).

عليه فإن هذه الدراسة تُلقي الضوء على الدور الذي يؤديه المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال.

1-2. مشكلة الدراسة:

إن التطور الواضح على مستوى العالم خلال العقد الأخير من القرن العشرين في مجال الصناعة المصرفية أدى إلى استحداث أدوات مالية جديدة يتطلبها الانفتاح المصرفي في كل دول العالم، وفي ليبيا يؤدي القطاع المصرفي الليبي دوراً فعالاً في تنمية الاقتصاد، وقد بدأ مصرف ليبيا المركزي إستراتيجية إعادة حقيقة وتطوير القطاع المصرفي، والهادفة إلى الارتقاء بمستوى الخدمات إلى مستوى المصارف العالمية؛ لتحقيق الرؤية الاقتصادية، وفي سبيل ذلك تم إصدار قوانين منظمة بشأن تنظيم الشركات المساهمة، وقانون إنشاء سوق الأوراق المالية، وكذلك رقم 1 بشأن تنظيم المصارف بليبيا. وبالرغم من استحداث آليات حديثة للرقابة المصرفية وتنظيم القوانين الداعمة لها، إلا أن وجود إدارة للمراجعة الداخلية لدعم إدارة المخاطر هو ما يتطلبه القطاع المصرفي الليبي؛ من أجل تقليل المخاطر المصرفية التي تبث أنها بازدياد مستمر في ظل ظروف الحرب المستمرة من خمس سنوات (يونس، 2015)، كما تؤدي المراجعة الداخلية دوراً هاماً في عملية إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال المساهمة في تقييم إدارة هذه المخاطر وتقديم المساعدة في معالجتها بكونها تمثل التهديدات الحقيقية التي تعوق أهداف المنظمة، وتهدد استمراريتها وذلك بتبني منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر، لقد شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً متزايداً بموضوع إدارة المخاطر، فقد قامت لجنة (Tread way) بنشر وتطوير الإطار المفاهيمي بشأن تطبيق إدارة المخاطر في الممارسة العملية، وعلاقته بمفهوم ومكونات الرقابة الداخلية، وعلاقته بحوكمة الشركات. ومن جهة أخرى فقد أكدت العديد من الدراسات السابقة بأنّ منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر. أصبح لا يمكن الاستغناء عنه، حيث أن العديد من المنشآت والمصارف لديها نظم رقابية فعالة تتضمن المئات من الإجراءات الرقابية، تم اختبارها بشكل دوري، ومع ذلك خسرت مئات الملايين بسبب فشلها في فهم وتقييم المخاطر الناتجة عن ممارسة أنشطتها المعتادة (الشيخي، 2013).

مما سبق يتضح وجود اهتمام عالمي بإدارة المخاطر وزيادة أهمية دور المراجعين الداخليين في إدارة المخاطر المصرفية، الأمر الذي يتطلب دراسة هذا الدور، وبناءً علي ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في الإجابة علي السؤال الاتي: ما هي العوامل المؤثرة في دور المراجعين الداخليين في تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال؟

1-3. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1-3-1 التعرف على دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال ومراجعة أدبياتها بصورة عامة.

1-3-2 تحديد المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال بصورة عامة وفي المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.

1-3-3 الحصول على استنتاج عملي أو تطبيقي من واقع البيئة المحلية يؤيد الاستنتاجات النظرية للدراسة.

1-4. أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع إدارة المخاطر ودور المراجعة الداخلية في تفعيل الركائز التي تقوم عليها إدارة المخاطر، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع في توضيح أهمية دور المراجعين الداخليين في فهم وتقييم أساليب وإجراءات إدارة المخاطر، وما يترتب عليه من فائدة للإدارة المصرفية وانعكاسها الإيجابي على تطوير أداء المصرف، وزيادة قدرته على المنافسة وتعظيم الأرباح.

1-5منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، وهو المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة، وهو المنهج الذي اعتمده مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه عام (1973)، كما قد استخدم في العشرات من الدراسات المشابهة بالجامعات الليبية (الخطيب، 2013؛ الفضيل، 2014)، وقد تم تطبيق المنهجية السابقة من خلال الخطوات التالية:

مراجعة أدبيات الدراسة لمعرفة دور المراجعين في تقييم إدارة مخاطر منظمات الأعمال.

استخدام أدبيات الدراسة لتكوين الإطار النظري للدراسة، بمعنى تحديد المتغيرات المختلفة التي تؤثر في مشكلة الدراسة على أنها متغير تابع.

دراسة الإطار النظري للدراسة في ضوء العوامل البيئة المحلية، والتنبؤ بالمتغيرات المختلفة الواردة بالإطار النظري العام للدراسة بصورة عامة، التي يمكن أن تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي بصورة خاصة.

الاعتماد على الإطار النظري الخاص بالدراسة لصياغة فرضياتها (الاستنتاجات النظرية).

استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات من عينة الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة لتحليلها، ثُمّ صياغة النتائج (الاستنتاجات العملية للدراسة).

مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة باستنتاجاتها النظرية، فإذا كانت الاستنتاجات العلمية (النتائج) تؤيد الاستنتاجات النظرية (الفرضيات) فإن الدراسة تكون قد أضافت دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية يؤيد استنتاجاتها النظرية، وعند الاختلاف فإن الباحثون يجب أن يبدو أسباب الاختلاف من وجهة نظرهم.

1-6 استقراء الدراسات السابقة: تهدف الدراسة من خلال هذا الجزء إلى توضيح دور المراجعين الداخليين في تقييم إدارة المخاطر، وذلك من خلال استقراء الدراسات السابقة، وذلك على النحو التالي:

هدفت دراسة (عفير، 1997) للتعرف على مدى توفر المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

عدم توفير أقسام مستقلة للمراجعة الداخلية في أغلب المصارف التجارية العاملة في ليبيا.

عدم توافر المؤهلات العلمية المناسبة والخبرات الكافية لدى المراجعين الداخليين في المصارف موضع الدراسة.

عدم قيام المراجعين الداخليين بعملية تخطيط المراجعة وتقييم المعلومات.

كما هدفت دراسة (Institute of Internal Auditors, 2004) من خلال البحث والتحليل إلى بيان دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: إنه

يتوجب على المراجع الداخلي المحافظة على استقلاليته وموضوعيته عند أدائه لمهامه التأكيدية والاستشارية تطبيقاً لما دعت إليه المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية (نقلاً عن المدهون، 2011).

وتناولت دراسة (Beasley And Author, 2006) بالتحليل والمناقشة دور إدارة المخاطر وتأثيرها على المراجع الداخلي والعوامل المؤثرة فيها، وهدفت هذه الدراسة إلى بيان تأثير إدارة المخاطر على مهام المراجع الداخلي، وقد خلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن هناك تأثيراً لإدارة المخاطر على المراجعة الداخلية، ويزداد هذا التأثير عند وجود إطار متكامل لإدارة المخاطر بالمنشأة، وكذلك أن مهام المراجع الداخلي تكون أكثر عرضة للتأثير بإدارة المخاطر من غيرها (نقلاً عن سعدودي، 2015).

في حين هدفت دراسة (أحمد، 2006) إلى تحديد مدى إدراك المراجعين الداخليين المصريين لدورهم في إدارة المخاطر وتحملهم المسؤولية عنه في الممارسة المهنية الحالية من جهة، واستطلاع آرائهم حول محددات هذا الإدراك من جهة أخرى، حيث أجريت الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين في بعض شركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية المصرية، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين مستوى تطبيق قواعد الحوكمة وبين مستوى إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر، كما توصلت إلى أن المراجعين الداخليين المصريين لا يدركون مسئوليتهم بصورة كافية في إدارة المخاطر، ما يترك أثراً سلبياً على القيم المضافة لعملهم بسبب وجود المحددات التالية:

- ضعف فهم المديرين التنفيذيين لدورهم في إدارة المخاطر.
- عدم وجود إطار يحكم عملية إدارة المخاطر.
- ضعف مستوى استقلالية المراجع الداخلي.

هدفت دراسة (جمعة والبرغوثي، 2007) إلى قياس مدى قيام المراجعين الداخليين بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية، من خلال عينة بلغت (138) مراجعاً داخليّاً، وأوضحت النتائج أن المراجعين الداخليين يقومون بدورهم في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية بمستوى عالٍ، كما أن أفضل النتائج لمتغيرات الدراسة كانت تلك المتعلقة بالتعرف على أنشطة الرقابة، تم التعرف على البيئة الداخلية، وتحديد وتقييم المخاطر وإجراءات الاستجابة لها، ثم إجراء الاتصالات الفعالة وتجميع المعلومات، وأخيراً الإجراءات اللازمة لمراقبة فعالية إدارة المخاطر.

جاءت دراسة (Beaslay et al, 2002) بعنوان تأثير إدارة مخاطر المنشأة على وظيفة المراجعة الداخلية، حيث أجريت الدراسة على عينة تتكون من (122) منشأة، وذلك لتوضيح تأثير إدارة مخاطر المنشأة على وظيفة المراجعة الداخلية وكانت من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة إلى أن وظيفة المراجعة الداخلية لها علاقة طردية بإدارة المخاطر، ولها دور قيادي في تفعيلها عندما تطبق المنشأة نموذج إدارة مخاطر المنشأة في كل أنشطتها، وعندما توجد لجان مراجعة تدعم دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، وكذلك استقرار وظيفة المراجعة الداخلية داخل الهيكل التنظيمي من حيث القيادة والتبعية (نقلاً عن الشيخي، 2015).

هدفت دراسة (أحمد، 2008) إلى محاولة وضع آليات لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر، حيث أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، ممثلة لأربعة قطاعات، هي قطاع المصارف، والتأمين، والمقاولات، والاتصالات، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن المراجعة الداخلية تقدم خدمات استشارية في إدارة المخاطر.
- أن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة وموضوعية يتم إنشاؤها داخل الوحدات الاقتصادية، فهي تساعد في تحقيق أهداف الوحدات الاقتصادية وحماية أصولها، وتضيف قيمة بتطبيق منهجية منظمة لتقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر في الوحدات الاقتصادية.
- أن المراجعة الداخلية يمكن أن تقدم خدمات التوكيد والاستشارة في كل من إدارة المخاطر ونظم الرقابة وحوكمة الشركات.
- إن الإطار الذي قدمته لجنة COSO لإدارة المخاطر، والذي يتكون من ثمانية عناصر هي: البيئة الداخلية، ووضع الأهداف وتحديد الحدث، وتقدير المخاطر، والاستجابة للمخاطر وأنشطة الرقابة، والمعلومات والاتصال، والمتابعة، يؤكد الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به نظم الرقابة الداخلية. وخاصة المراجعة الداخلية – في عملية إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (خليل، 2008) إلى تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر مع التطبيق على المصارف التجارية في جمهورية مصر العربية، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- يقتصر دور إدارات المراجعة الداخلية في المصارف على المراجعة المستندية فقط.
- لا يؤدي المراجع الداخلي دوراً هاماً في رقابة وتقييم ومتابعة عملية إدارة المخاطر (90٪ من مفردات العينة أشاروا إلى عدم وجود دور للمراجع الداخلي).
- يتركز الاهتمام في المصارف على مخاطر الائتمان أكثر من غيرها.

هدفت دراسة (زكريا، 2009) إلى تقويم الدور الحالي للمراجع الداخلي في مراجعة إدارة مخاطر الأعمال، وذلك من خلال دراسة الإطار العام لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الأدب المحاسبي، حيث أجريت الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

أن تطوير مفهوم المراجعة الداخلية ومعايير الأداء المهني أضاف بعض المهام الجديدة والتي تتمثل في أن المراجعة الداخلية نشاط استشاري وتأكيدي موضوعي يساعد في إدارة المخاطر وحوكمة الشركات.

يتيح التأهيل العلمي والعملي على القيام بالمراجعة المالية وإدارة المخاطر.

هدفت دراسة (عصيمي، 2009) إلى التعرف على الإطار العام لمراجعة إدارة مخاطر الأعمال في الأدب المحاسبي، والتعرف على الدور الحالي للمراجعين الداخليين في الشركات المساهمة المصرية في ضوء متطلبات مراجعة إدارة مخاطر الأعمال يتضمن هذا الهدف تقويم نطاق العمل والتأهيل العلمي والعملي، وكذلك تقويم الاستقلال الذي يتمتع به المراجعون الداخليون في الشركات المساهمة المصرية ومدى تناسبها مع المهام التي يجب أن يقوموا بتنفيذها في ظل مراجعة إدارة مخاطر الأعمال، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن نطاق عمل المراجعين الداخليين وتأهيلهم العملي في عينة الدراسة تتفق إلى حد كبير ومتطلبات إدارة المخاطر، ولكن التأهيل العلمي والاستغلال المهني المتاح لهم لا يتفق ومتطلبات إدارة مخاطر الأعمال.

جاءت دراسة (Ayvaz and Pehlivanli، 2010) بعنوان المراجعة الداخلية على أساس إدارة المخاطر على مستوى المنشأة وتهدف إلى تقديم منهج المراجعة الداخلية على أساس المخاطر بواسطة إطار لجنة (COSO)، وقد تطرقت الدراسة إلى إطار لجنة (COSO) ثم إلى مراحل تطبيق المراجعة على أساس المخاطر وقد توصلت الدراسة إلى التالي: (نقلاً عن الشيخي، 2015):

يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في وضع الأهداف والتعرف على البيئة الداخلية للمنظمة.

- أن المراجعة الداخلية التقليدية تطورت من التركيز على اكتشاف الأخطاء إلى التركيز على أسس إدارة المخاطر.
- أن المراجعة الداخلية الحديثة تعتمد على نظام الإدارة في الحصول على معلومات.
- أن وحدات المراجعة الداخلية في عينة الدراسة تشارك في إدارة المخاطر بما تقدمه من الخدمات التوكيدية والاستشارية.

هدفت دراسة (جمعة، 2010) إلى بيان كيف يمكن مساعدة الإدارة للاهتمام بإدارة المخاطر، وبيان مدى إدراك المراجعين الداخليين لدورهم في إدارة المخاطر وإظهار دور المراجعة الداخلية الحديث في إدارة المخاطر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: وجود علاقة طردية ما بين الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية المتمثلة في (خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية، ودعم حوكمة المصرف، واستقلالية المراجع الداخلي) وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (المدهون، 2011) إلى قياس مدى قيام المراجع الداخلي بدوره في إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، وذلك بالتعرف على مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر، ودور كلٍّ من تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة، وتأثير الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة في تفعيل إدارة المخاطر، بالإضافة إلى التعرف على دور المراجعة الداخلية في تقييم ومتابعة المخاطر ومراقبة إجراءات الاستجابة لها، وقد أجريت الدراسة على عينة تتكون من (50) مراجعاً داخلياً في المصارف العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود وعي لدى المراجع الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية.
- ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها، بيتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.
- يدرك المراجعين الداخليين أهمية وجود نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وأهمية القيام بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر القائم في المصرف.
- يلتزم المراجع الداخلي بالمعايير المهنية عند قيامه بإجراءات التحليل في عمليات إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (Institute of Internal Auditors، 2011) إلى بيان دور المراجع الداخلي في تفعيل أداء إدارة المخاطر، من خلال تحليل الدور الواجب القيام به، والوسائل المستحدثة لتفعيل أداء إدارة المخاطر، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما تم إعداد استبانه وتوزيعها بالتنسيق بين معهد المراجعين الداخليين في كل من الولايات المتحدة وايرلندا وبريطانيا، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: هناك دوراً مهمّاً للمراجعين الداخليين في إدارة المخاطر وأن وجود فهم

سـليم لمفهوم إدارة المخاطر من قبل الإدارة يسـاعد المراجع في وضـع خطة المراجعة التي تراعي منهج المراجعة القائم على مخاطر الأعمال (نقلاً عن المدهون، 2011).

هدفت دراسـة (عتش، 2011) إلى محاولة وضـع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أسـاس الخطر في بيئة الأعمال المصرية، يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنشـأة، بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر من خلال القيام بمسـؤوليتها عند تحديد وتقييم المخاطر والاسـتجابة لها، حتى يتم إدارتها وتخفيف آثارها لتصـبح في حدود المسـتوى المقبول من الخطر، حيث أجريت الدراسـة على عينة من سـبع فئات، وهي رؤسـاء لجان المراجعة، وأعضـاء لجان المراجعة، مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين، مديري إدارات مالية، والمراجعين الخارجيين، والأكاديميين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود ارتباط قوي بين فعالية المراجعة الداخلية ومستوى الالتزام بوجود إدارة المخاطر.
- دور المراجع الداخلي هو دور استشاري، ما يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات رشيدة.
- المراجعة الداخلية لها دور فعال في متابعة وفحص وتقييم والتقرير عن فعالية إدارة المخاطر.
- يوجد ارتباط قوي بين الخدمات الاستشارية وخدمات التأكيد للمراجعة الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر.

هدفت دراسـة (خيرة، 2012) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، وإظهار الأعمال التي يقوم بها المراجع الداخلي، ومدى إسـهامه في خلق قيمة مضـافة اسـتُغِلّ بشـكل صـحيح، وقد أجريت الدراسـة على عينة من الموظفين في مؤسسة الزجاج الجديدة – الشلف – في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- إدراك العديد من ذوي الاهتمام بالدور الحديث الذي تؤديه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر.
- تؤدي المعايير الدولية للمراجعة الداخلية دوراً كبيراً في إدارة المخاطر، فبالإضـافة إلى الفحص والتقييم والتأكيد أصبحت تقوم بتقييم المخاطر وتقديم الخدمات الاستشارية.
- توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، فهو أداة للوقاية والإنذار عن طريق التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب.
- استعمال المنشأة لدليل تقييم المخاطر شيء إيجابي يسهل عليها تقييم المخاطر التي تواجه مختلف المصالح.

هدفت دراسـة (رضـوان، 2012) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر المصرفية في المصـارف التجارية بقطاع غزة، وتم توزيع استبانه على (33) مراجعاً داخلياً عاملين في المصارف التجارية في قطاع غزة، وقد توصـلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن أداء المراجع الداخلي يتسم بالموضوعية والاستقلالية والكفاءة المهنية، ووجود تعاون بين قسـم المراجعة وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وكذلك أن المراجعة تسـهم في تقويم وتحسـين أنظمة الرقابة الداخلية.

هدفت دراسة (باسو، 2013) إلى التعرف على دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف في الجزائر عامة، وفي مصرف الفلاحة والتنمية وكالة ورقلة خاصة، وتبيان أهمية وأهداف المراجعة الداخلية في المصارف، وقد توصلت الدراسة إلى

مجموعة من النتائج أهمها: وجود وعي لدى المراجع الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، كما يدرك أهمية وجود نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية، وأهمية قيامه بمراقبة وتقييم نظام إدارة المخاطر في المصرف، كما توصلت الدراسة إلى أنه ليس من مهام المراجع الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها ويتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر، ولابد من وجود تنسيق بين المراجع الداخلي وإدارة المخاطر لصعوبة سير العمل بكفاءة في المصرف.

هدفت دراسة (الشيخي، 2013) بشكل رئيسي إلى تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على المصارف التجارية الليبية، وقد أجريت الدراسة على عينة من رؤساء إدارات وأقسام المراجعة الداخلية، ومديري الفروع الرئيسية، وأعضاء مجلس إدارة المصارف التجارية، أعضاء لجان المراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- عدم قيام المراجع الداخلي بالمشاركة في تقييم إدارة المخاطر المصرفية.
- أكثر من 85٪ من العينة تؤكد أن المراجع لا يؤدي دوراً هاماً في رقابة وتقييم ومتابعة عملية إدارة المخاطر.
- أكثر من 65٪ من العينة يؤكد على أن المراجعين الداخليين ليس لهم دراية بالمعايير المهنية للمراجعة الداخلية الصادرة عن معهد المراجعين الداخليين.

هدفت دراسة (حسن، 2013) إلى تحليل ومناقشة العوامل والمؤثرة على فعالية أداء فريق المراجعة الداخلية، وتأثير تلك العوامل على تحسين أداء إدارة المخاطر بالوحدات الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة على عينة من العاملين بقسم المراجعة الداخلية والمديرين الماليين بالشركات المساهمة المصرية المسجلة ببورصة الأوراق المالية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة ارتباط بين استقلالية وموضوعية المراجع الداخلي وتحسين أداء إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين المقدرة المهنية والتأهيل العلمي والعملي للمراجع الداخلي وتحسين أداء إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين التزام فريق المراجعة الداخلية بتطبيق معايير الأداء المهني وتحسين أداء إدارة المخاطر.
- عدم وجود علاقة بين دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية وتحسين أداء إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (هاشم وعبدالرحمن، 2013) إلى تطوير أسلوب تطبيق يسهم في المساعدة في تطبيق إدارة المخاطر في الشركات بإتباع المنهجية العلمية في ذلك من جهة، ومن جهة ثانية تطبيق نموذج إعادة التصميم لوظيفة المراجعة الداخلية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط ما بين الأدوار الحديثة للمراجعة والمتمثلة في الخدمات التأكيد، والخدمات الاستشارية، ودعم حوكمة المصارف، واستقلالية المراجع الداخلي، وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (دوريش، 2014) إلى التعرف على دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية، حيث أجريت الدراسة على عينة من المراجعين الداخليين العاملين في إدارات المراجعة الداخلية في شركات التأمين المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

توجد علاقة تبادلية تكاملية بين إدارة المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر تنعكس على كل مراحل عملية المراجعة الداخلية بداية من التخطيط ومروراً بالتنفيذ وأوراق العمل، وانتهاء بالتقرير والمتابعة من ناحية، ومن ناحية أخرى على مراحل عملية إدارة المخاطر بداية من التعرف على المخاطر وتحديدها، ومروراً بتقييمها والاستجابة لها، وانتهاء بالتقرير والمتابعة عنها.

تتميز أنشـطة المراجعة الداخلية في ظل مدخل إدارة المخاطر بمجموعة من الخصـائص تجمع بين التأكيدية، الاسـتشـارية، والموضوعية والاستقلالية.

توجد علاقة ذات دلالة إحصـــائية بين إدراك العاملين بإدارة المراجعة الداخلية لدورهم في مراحل عملية إدارة المخاطر من (تحديد، تقييم، استجابة، وتقرير ومتابعة)، وتفعيل إدارة المخاطر.

استهدفت دراسة (علي وعبدالرحمن، 2014) اختبار العلاقة بين الدور الحديث للمراجعة الداخلية والمتمثل في خدمات التأكيد، الخدمات الاستشارية، دعم الحوكمة، الاستقلالية، وفاعلية إدارة المخاطر بالمصارف السودانية، وتم إعداد استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة المتكون من المراجعين الداخليين وأعضاء إدارات المخاطر بالمصارف السودانية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الأدوار الحديثة للمراجعة الداخلية وفاعلية إدارة المخاطر.

اسـتهدفت دراســة (حميد، 2014) إلى معرفة مدى إدراك المراجعين الداخليين لأهمية إدارة المخاطر، وبيان مدى كفاءة وفاعلية التزام المراجعين الداخليين بتطبيق المعايير والإرشـــادات الصـــادرة عن معهد المراجعين الداخليين، ودور لجنة بازل للرقابة المصـرفية، حيث اعتمدت هذه الدراسـة على اسـتمارة الاسـتبانة لجمع البيانات من مجتمع الدراسـة المتمثل في الموظفين والمراجعين الداخليين العاملين في مجال المحاسبة والمراجعة وإدارة المخاطر في مصرف الرشيد والمصرف المتحد للاستثمار في العراق، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- أن بذل العناية المهنية من قبل المراجعين الداخليين يسهم في توفير معلومات موثقة وملائمة وبالوقت المناسب عن كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية الخاصة بإدارة المخاطر.

هدفت دراسة (زاهية، 2014) إلى معرفة مدى إسهام المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وكان مجتمع الدراسة متمثلاً في إدارة المراجعة الداخلية والمخاطر في المصارف التجارية في الجزائر، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- تعدّ المراجعة الداخلية أداة لمد الإدارة العليا بالمعلومات الضـــرورية التي تســـاعدها في اتخاذ القرارات من ناحية، وإمدادها بالمعلومات عن مدى كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية المطبق من ناحية أخرى.
- اتســـاع نطاق المراجعة الداخلية من الدور التقليدي وهو المراجعة المالية إلى الدور الحديث وهو المراجعة الإدارية، ثم إلى المساهمة في خلق القيمة عن طريق مراجعة إدارة المخاطر وتطبيق مدخل المراجعة على أساس الخطر.

تهـدف إدارة المخـاطر إلى تخفيف احتمالات حدوث المخاطر، وتخفيض الخســـائر المحتملة عند وقوع هذه المخاطر، وتعدّ المراجعة الداخلية عنصراً فعالاً في إدارة المخاطر من خلال مساعدة المديرين في تحديد المخاطر، وتقييمها وكيفية الاستجابة والتعامل معها.

هدفت دراسة (راضي، 2014) إلى محاولة وضع إطار متكامل لتفعيل دور المراجعة الداخلية على أساس الخطر يتعامل مع إدارة المخاطر بالمنشأة بحيث يعمل على تحسين فعالية أداء الإدارة الشاملة للمخاطر، من خلال القيام بمسؤولياتها عن تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها حتى يتم إدارتها وتحقيق أثارها لتصبح في حدود المستوى المقبول من الخطر، وقد أجريت الدراسة على عينة

من المديرين التنفيذيين في المنشآت المختلفة في البيئة المصرية، ومديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين العاملين بها، وتم اختيار عينة حكمية من مجتمع الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود عدم اتفاق بين المهتمين بالمراجعة الداخلية من مديرين تنفيذيين، ومديري إدارات المراجعة الداخلية حول إمكانية تحسين فعالية الإدارة الشاملة للمخاطر في بيئة الأعمال العصرية.
- وجود اتفاق بين المهتمين بالمراجعة الداخلية حول أهمية منهجية المراجعة الداخلية على أساس الخطر، وتفوقه على منهج المراجعة الداخلية التقليدي.

هدفت دراسة (الساعدي، 2014) إلى توضيح مدى قدرة المصارف الليبية على تطبيق الحوكمة المؤسسية، لما لها من القدرة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وزيادة تطوير أداء الإدارة المصرفية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة كبيرة جداً بين تطبيق المتطلبات القانونية والمعايير المحاسبية والمراجعة الداخلية، وبين نجاح الحوكمة المصرفية وتقليل المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

هدفت دراسة (حفصية، 2015) إلى التعرف على فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية، وقد أجريت الدراسة على عينة من مراجعي ومحاسبي المؤسسات، والأساتذة المتخصصين في المحاسبة والمراجعة، والمحاسبين المعتمدين في الجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- هناك إدراك لدى المراجعة الداخلية بأهمية إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين مساهمة المراجعة الداخلية وفعاليتها في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مدى تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين أنشطة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر وبين دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية.
- يبني المراجع الداخلي نتائج عمله على أساس من التحليلات والتقويمات الملائمة والموضوعية.
- ليس من مهام وظيفة المراجعة الداخلية تحديد المخاطر وإدارتها بل يتمثل دوره في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (يونس، 2015) إلى دراسة واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية، وكان مجتمع وعينة الدراسة متمثلاً في أربعة مصارف ليبية، وهي المصرف التجاري الوطني، ومصرف الجمهورية، ومصرف الصحاري للتجارة والاستثمار، ومصرف الوحدة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- ازدياد المخاطر التي تم دراستها، وهي مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر رأس المال.
- أن لجنة المراجعة تؤثر بشكل رئيسي في ضمان إجراء العمليات التي تستخدمها إدارة المصرف وإدارة المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

- أن إدارة المخاطر من أهم ركائز الحوكمة في المصارف، من خلال طمأنة المساهمين والأطراف ذوي العلاقة بأن المخاطر المرتبطة بالاستثمارات يتم السيطرة عليها ومتابعتها قبل حدوثها، وإن الإدارة تقوم بالتصدي لها بشكل مهني ومنظم.

هدفت دراسة (سعدودي، 2015) إلى معرفة دور المراجع الداخلي في المصارف، ومدى قدرته على الحد من المخاطر المصرفية، وقد أجريت الدراسة على عينة من الموظفين في المصرف الوطني الجزائري BNA وكالة تقرت، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن المراجع الداخلي له دور كبير في الحد من المخاطر المصرفية، وكذا كشف المخالفات باعتماده على منهج مبني على مجموعة من المعايير التي تحكم مهنة المراجعة.

استهدفت دراسة (درغام، 2016) التعرف على دور المراجع الداخلي في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين قيام المراجع الداخلي بمتابعة امتثال مصرف للقوانين والأنظمة وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين قيام المراجع الداخلي بمتابعة إدارة نظم العمليات الإلكترونية وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين مراجعة المراجع الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية وتقييم إدارة المخاطر.
- توجد علاقة ارتباط بين شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف وتقييم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (ازعير، 2016) إلى محاولة تطوير دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر بالوحدات الحكومية، وقد أجريت الدراسة على عينة من مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين بإدارات المراجعة الداخلية، ومديري الإدارة العليا، والمديرين الماليين بالوحدات الحكومية بجمهورية العراق، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي للمراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين استقلالية المراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر.
- وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين بذل العناية المهنية والمهارة في عمل المراجع الداخلي ودوره في تقييم إدارة المخاطر.
- تعد ركيزة التأهيل العلمي والعملي المناسب هي أقوى المتغيرات تأثيراً في دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (لظن، 2016) إلى تقييم فاعلية دور المراجع الداخلي ودوره في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار (COSO) ومن أجل تحقيق هدف الدراسة، تم إعداد استبانه تم توزيعها على (81) من العاملين في دائرة المراجعة الداخلية والدائرة المحلية في القطاعات الحكومية في غزة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- غياب اللوائح المنشأة لأداء المراجع الداخلي للقيام بدوره في تقويم إدارة المخاطر في القطاعات الحكومية في قطاع غزة.
- عدم تطبيق دوائر المراجعة الداخلية لإجراءات تحليل مخاطر البيئة الداخلية في تقويم إدارة المخاطر.
- ضعف الدور الفاعل للمراجع الداخلي في وضع الأهداف.
- عدم فاعلية دور المراجع الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر والاستجابة لها في تقويم إدارة المخاطر.
- لا يوجد دور فعال للمراجع الداخلي في المراقبة والمتابعة في تقويم إدارة المخاطر.

هدفت دراسة (محمد، 2016) إلى التعرف على العوامل المؤثرة على فعالية إدارة المراجعة الداخلية كمتغير مستقل على الحد من مخاطر التشغيل المصرفي لمعرفة مدى استقلالية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف التجارية السودانية، وتم إعداد استبانه وتوزيعها على مجتمع الدراسة إدارات المراجعة الداخلية والمخاطر في المصارف التجارية السودانية، وتم اختيار عينة من مصرف المزارع التجاري، مصرف السوداني الفرنسي، مصرف السعودي السوداني، مصرف أم درمان الوطني، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن تبعية إدارة المراجعة الداخلية في المصارف السودانية للمدير العام أثر سلباً على التزام المصرف بالأسس واللوائح المصرفية.
- إن ضعف التأهيل العلمي لموظفي إدارة المراجعة الداخلية أضعف تقرير المراجعة الداخلية.
- تنوع تخصصات موظفي إدارة المراجعة الداخلية ساعد على تفادي المخاطر المصرفية.

1- 7الإطار النظري العام للدراسة:

بعد مراجعة أدبيات الدراسة والدراسات ذات العلاقة، فإنه يمكن بيان المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية "دور المراجعين الداخليين" والتي تؤثر في "تقييم إدارة المخاطر منظمات الأعمال" على أنها متغير تابع، وكذلك تحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة، فإنه يمكن وضع تصنيف المتغيرات الرئيسية والفرعية على النحو التالي:

المتغير الرئيسي المستقل الأول: "متطلبات المراجعة الداخلية": يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- التأهيل العلمي للمراجع الداخلي (غفير، 1997؛ عصيمي، 2009؛ زكريا، 2009؛ حسن، 2013؛ ازعير، 2016؛ محمد، 2016)؛
- التأهيل العملي للمراجع الداخلي (غفير، 1997؛ عصيمي، 2009؛ زكريا، 2009؛ حسن، 2013؛ ازعير، 2016)؛
- استقلالية المراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حسن، 2013؛ درويش، 2014)؛
- موضوعية المراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حميد، 2014؛ ازعير، 2016)؛
- بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي (رضوان، 2012؛ حميد، 2014؛ ازعير، 2016)؛

- الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة (المدهون، 2011؛ خيرة، 2012؛ الشيخي ، 2013؛ حسن، 2013؛ الساعدي، 2014؛ سعدودي، 2015)؛
- الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي (درغام، 2016)؛
- شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف (درغام، 2016).

المتغير الرئيسي المستقل الثاني: "دور المراجعة الداخلية": يمكن قياس اثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- خدمات التأكيد (IIA, 2004; Ayvaz and Pehlivaail, 2010) (أحمد، 2008؛ محمد، 2008؛ زكريا، 2009؛ جمعة، 2010؛ عتش،2011؛ هاشم وعبدالرحمٰن، 2013؛ درويش، 2014؛ على وعبدالرحمٰن، 2014)؛
- الخدمات الاستشارية (Ayvaz and Pehlivaail, 2010) (أحمد، 2008؛ محمد، 2008؛ زكريا، 2009؛ جمعة، 2010؛ عتش، 2011؛ هاشم وعبدالرحمٰن، 2013؛ درويش، 2014؛ على وعبدالرحمٰن، 2014)؛
- المشاركة في تقييم إدارة المخاطر (الشيخي، 2013)؛
- التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة (درغام، 2016)؛
- مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية (خيرة، 2012؛ درغام، 2016)؛
- متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية) (درغام، 2016).

المتغير الرئيسي المستقل الثالث: "دعم المراجعة الداخلية": يمكن قياس هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:

- دعم الإدارة العليا (حسن،2013)؛
- دعم حوكمة المصارف (حسن، 2013؛ هاشم وعبدالرحمن، 2013؛ على وعبدالرحمن، 2014)؛
- المتغير الرئيسي المستقل الرابع: "فاعلية المراجعة الداخلية وفق مكونات COSO": ويمكن قياس أثر هذا المتغير ع المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية:
- البيئة الداخلية (Ayvaz and Pehlivanlie; 2010) (جمعة والبرغوتي، 2007؛ أحمد، 2008؛ لظن، 2016)؛
- وضع الأهداف (Ayvaz and Pehlivanlie; 2010) (جمعة والبرغوثي، 2007؛ أحمد، 2008)؛
- تحديد المخاطر، تقييم المخاطر، الاستجابة للمخاطر، أنشطة الرقابة (جمعة والبرغوثي، 2007؛ خليل، 2008؛ أحمد، 2008؛ المدهون، 2011؛ خيرة، 2012؛ الشيخي، 2013؛ درويش، 2014؛ حفصية، 2015؛ لظن، 2016)؛
- تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات)، والمراقبة (جمعة والبرغوثي، 2007؛ احمد، 2008؛ لظن، 2016).
- يبين الشكل التالي الإطار النظري العام بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية السابقة أنها تؤثر تأثيراً إيجابياً على تقييم وتحسين فاعلية إدارة مخاطر منظمات الأعمال كمتغير تابع.

1-8 الإطار النظري الخاص للدراسة:

بدراسة الإطار النظري العام للدراسة في ضوء متغيرات البيئة المحلية التي تعمل في نطاقها المصارف التجارية في نطاق مدينة بنغازي، لوحظ أن جميع المتغيرات الرئيسية والفرعية الواردة في الإطار النظري العام للدراسة يمكن أن تؤثر في المتغير التابع في نطاق البيئة المحلية، أي في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، بمعنى اخر لا يختلف الإطار النظري العام للدراسة عن إطارها النظري الخاص في نطاق البيئة المحلية.

1-9 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وانجازاً عن إطارها النظري، عليه تم صياغة فرضيات الدراسة (الاستنتاجات النظرية) على النحو التالي:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الأولى من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.1 التأهيل العلمي للمراجع الداخلي؛

2.1 التأهيل العملي للمراجع الداخلي؛

3.1 استقلالية المراجع الداخلي؛

4.1 موضوعية المراجع الداخلي؛

5.1 بذل العناية المهنية للمرجع الداخلي؛

6.1 الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة؛

7.1 الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي؛

8.1 شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف.

2. الفرضية الرئيسية الثانية: يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن اختبار الفرضية الرئيسية الثانية من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.2 خدمات التأكيد؛

2.2 الخدمات الاستشارية؛

3.2 المشاركة في تقييم إدارة المخاطر؛

4.2 التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة؛

5.2 مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية؛

6.2 متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية).

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن قياس الفرضية الرئيسية الثالثة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.3 دعم الإدارة العليا؛

2.3 دعم حوكمة المصارف.

4. الفرضية الرئيسية الرابعة: تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

يمكن قياس الفرضية الرئيسية الرابعة من خلال المتغيرات المستقلة الفرعية التالية:

1.4 البيئة الداخلية؛

2.4 وضع الأهداف؛

3.4 تحديد المخاطر؛

4.4 تقييم المخاطر؛

5.4 الاستجابة للمخاطر؛

6.4 أنشطة الرقابة؛

7.4 تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصال)؛

8.4 المراقبة.

المبحث الثاني : جمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة وتحليلها وصياغة النتائج والتوصيات.

2-1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الإدارات العامة (أو إدارات المناطق) العاملة في نطاق مدينة بنغازي لكل من:

- المصارف التجارية، وتتمثل في:
  - لجان المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة).
  - إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية، والمراجعين الداخليين).
  - إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر، والعاملين بإدارات المخاطر).
- مصرف ليبيا المركزي، ويتمثل في:
  - المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.
  - إدارة المخاطر (مدير إدارة المخاطر العاملين بإدارة المخاطر).
- المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي.

تم تحديد إطار المجتمع اعتماداً على البيانات المقدمة من إدارات الشؤون الإدارية بالمصارف التجارية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي، ويبين الجدول (1).

مجتمع وعينة الدراسة

جدول (**1**)

تسلسل	البيان	المجتمع	العينة	النسبة
□	المصارف التجارية:			
1.1	مصرف الوحدة	21	21	٪100
2.1	مصرف الجمهورية	19	19	٪100
3.1	مصرف شمال أفريقيا	13	13	٪100
4.1	مصرف التجارة والتنمية	16	16	٪100
5.1	مصرف الواحة	5	5	٪100
6.1	المصرف التجاري الوطني	18	18	٪100
7.1	مصرف الإجماع العربي	20	20	٪100
8.1	مصرف الصحاري	8	8	٪100
9.1	مصرف المتوسط	11	11	٪100
10.1	مصرف الأمان	6	6	٪100
	المجموع	**137**	**137**	٪**100**
2	مصرف ليبيا المركزي	40	40	٪100
	المجموع	**40**	**40**	٪**100**
3	المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	134	80	٪60
	المجموع	134	80	٪**60**
	الإجمالي	**311**	257	83%

2.2 أداة تجميع البيانات:

تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبيان يلاحظ بشأنها التالي:

- الأساس النظري لاستبيان: حيث تعتمد استمارة الاستبيان على مشكلة الدارسة ومراجعة أدبياتها، وتكوين إطارها النظري، وصياغة فرضياتها أساساً نظرياً ومصدراً لأسئلتها؛
- أجزاء الاستبيان: تتكون الاستمارة كالتالي:

- الجزء الأول: لتجميع البيانات الديموغرافية الخاصة بالمشاركين.
- الجزء الثاني: لتجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات ويتكون من أربعة أقسام.

- المقياس المستخدم: تم استخدام مقياس (ليكرت) ذي الخمس درجات، لتصنيف الإجابات المتعلقة بالجزء الثاني من استمارة الاستبيان، حيث تم تصنيف إجابات المشاركين في الدراسة من موافق بشدة (خمس درجات) إلى غير موافق بشدة (درجة واحدة).
- نوع الأسئلة: تم استخدام الأسئلة المغلقة في استمارة الاستبيان، مع وجود الأسئلة المفتوحة لتلافي عيوب الأسئلة المغلقة من ناحية، والسماح للمشاركين بإضافة أي متغيرات رئيسية أو فرعية لم يتم الإشارة إليها في الاستبيان، وبيان درجة موافقتهم عليها.

3.2 الأساليب الإحصائية: استخدمت الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات:

- تحليل الثبات: تحليل الثبات (Reliability) حيث يجري هذا التحليل للتأكد من ثبات أسئلة الاستبيان، واتساقها وانسجامها مع أهداف الدراسة، لغرض اختبار فرضياتها (الاستنتاجات النظرية)، وذلك من خلال استخدام اختبار آلفا كرونباخ (Alpha Chronbach)؛
- الإحصاء الوصفي: يساعد الإحصاء الوصفي في معرفة الاتجاه العام لإجابات المشاركين، من خلال إجراء بعض التحليلات الإحصائية الوصفية للإجابات المختلفة ولكل سؤال على حدة، وذلك من خلال:

- المتوسط الحسابي: لقياس مدى تمركز البيانات حول قيمة معينة.

وذلك لمقارنات متوسطات الإجابات مع متوسط القياس المستخدم في استمارة الاستبيان الذي يبلغ (3) متوسطاً نظرياً؛ لكون هذه القيمة تمثل الحد الفاصل بين موافقة المشاركين وعدم موافقتهم، هذا وقد اعتمدت الدراسة في التحليل على إذا كان المتوسط الحسابي:

- أكبر من (4) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى الموافقة بشدة.
- يتراوح بين (3.1 – 4) فإن الاتجاه العام يشير إلى أنه تم الموافقة عليه.
- يساوي (3) اعتبرت الإجابة محايدا.
- يتراوح ما بين (2.1 – 2.9) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلى عدم الموافقة.
- يتراوح ما بين (1– 2) فإن الاتجاه العام للإجابة يشير إلي عدم الموافقة بشدة.

- الانحراف المعياري: لقياس مدى تشتت البيانات حول متوسطها الحسابي.

- الإحصاء الاستدلالي (الاستنتاجي): تم استخدام الاختبارات التالية:

- تحليل التباين الأحادي استخدام اختبار One Way Analyses Of Variance واختبار One Way Kruskal - Walis، استخدِم الاختباران للتعرف على وجود اختلافات جوهرية من عدمها بين إجابات المستجيبين عند مستوى دلالة

معنوية 5٪، يتطلب الاختبار الأول (One-Way Anova) أن تكون البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، بينما لا يتطلب الاختبار الثاني (One-Way K.W) ذلك.

- اختبار المقارنات المتعددة (Multiple Comparison Test) (MCT) يستخدم في الحالات التي يشير فيها الاختباران (One - Way Anova) و(One-Way K.W) على وجود اختلافات جوهرية عند مستوى معنوية 5٪، وذلك بهدف تحديد المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى.

- اختبار الفرضيات: تم استخدام One Sample (T-Test) لاختبار فرضيات الدراسة، حيث تم صياغة الفرضيات الرئيسية بشكل إحصائي (المتوسط الحسابي<H1:M)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة (P-Value) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ أو تساويها ،والعكس في حالة الرفض.

4.2 تحليل البيانات:

تم ترتيب أسئلة استمارة الاستبيان ترتيباً عشوائياً، كما تم ترتيب الإجابات ترتيباً تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي الإجمالي في جميع جداول التحليلات الإحصائية، وقد تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية لتنفيذ الاختبارات السابقة.

1.4.2 تحليل الثبات:

تم التأكد من ثبات أسئلة الاستبيان، من خلال اختبار معامل آلفا كرونباخ لمجتمع وعينة الدراسة والتي تمثلت في خمس مجموعات، ولقد قامت الباحثة بتوزيع الاستمارات عليهم، وبعد تجميع هذه الاستمارات تم إجراء اختبار آلفا كرونباخ على جميع أسئلة الاستبيان المتعلقة بالجزء الثاني، وعددها (28) سؤالاً وجد أنه يبلغ (94٪). وتدل هذه القيمة على أن الاستبيان درجة ثبات مقبولة إحصائيّاً تدعو إلى الثقة.

2.4.2 توزيع الاستبيان ونسبة الردود:

وقد تم توزيع عدد (257) استمارة استبيان على مجتمع وعينة الدراسة، استلم منها عدد (208) استمارة استبيان صالحة للتحليل وبالتالي نسبة الردود هي (81٪) كما هو موضح في الجدول (5-2) التالي:

جدول (**2**)

نسبة الردود

التسلسل	البيان	المجتمع	العينة	الاستمارات لمستلمة		الفاقد	
				العدد	النسبة	العدد	النسبة
1	المصارف التجارية:						
1.1	لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	48	48	47	٪98	1	٪2
2.1	إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)	47	47	46	٪98	1	٪2
3.1	إدارة المخاطر(مديري إدارة المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)	42	42	38	٪90	4	٪10

2	مصـــرف ليبيا المركزي(المراجعين بإدارة الرقابة على المصـــارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)	40	40	28	٪70	12	٪30
3	المرجعين الخـارجيين العاملين لحســـابهم الخاص والمدرجين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي	134	80	49	٪61	31	٪39
	الإجمالي	**311**	**257**	**208**	**٪81**	**49**	**٪19**

3.4.2 تحليل الجزء الأول من استمارة الاستبيان: البيانات الديمغرافية للمشاركين:

يتضـمن هذا الجزء من الدراسـة تحليل البيانات العامة للمسـتجيبين والتي تتمثل في (صـفة المسـتجيب، والتأهيل الأكاديمي، التخصـص العلمي، عدد سـنوات الخبرة)، ويبين الجدول رقم (3) تحليل الخصـائص الديمغرافية للمشـاركين، وفيما يلي بيان تحليل هذه الخصائص:

- المصارف التجارية:

أ. لجنة المراجعة (رؤســـاء وأعضـــاء لجان المراجعة): تبين أن 1(2.1٪) من المســـتجيبين حاصـــل على درجة الدكتوراه، 20(42.6٪) من المسـتجيبين حاصـلون على درجة الماجسـتير، 26(55.3٪) من المسـتجيبين حاصـلين على درجة البكالوريوس، أما بالنسـبة للتخصـص فتبين النتائج أن 33(70.2٪) من المسـتجيبين متخصـصـين في مجال المحاسـبة، 12(25.5٪) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 1(2.1٪) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 1(2.1٪) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف. وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 2(4.3٪) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 4(8.5٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 19(40.4٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 22(46.8٪) من المستجيبين 15 سنة.

ب. إدارة المراجعـة الـداخليـة (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين): تبين 13(28.3٪) من المســـتجيبين حاصـــلين على درجة الماجســـتير، 29(63.0٪) من المســـتجيبين حاصـــلين على درجة البكالوريوس، 4(8.7٪) من المسـتجيبين حاصـلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسـط)، أما بالنسـبة للتخصـص فتبين النتائج أن 31(67.4٪) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 6(13.0٪) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 5(10.9٪) من المســتجيبين متخصــص في مجال الاقتصــاد، 4(8.7٪) من المســتجيبين متخصــص في مجال التمويل والمصـارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 6(13.0٪) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 11(28.9٪) من المســتجيبين تتراوح خبرتهم مـا بين (10:5) ســنة، بينما 26(56.5٪) من المســتجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 8(17.4٪) من المستجيبين 15 سنة.

ج. إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر): تبين 10(26.3٪) من المســتجيبين حاصــلين على درجة الماجستير، 24 (63.2٪) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، 4(8.7٪) من المستجيبين حاصلين

على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط)، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 14(36.8٪) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 11(28.9٪) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(7.9٪) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 10(26.3٪) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 4(15.8٪) خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 11(28.9٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 13(34.2٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 18(21.1٪) من المستجيبين 15 سنة.

د. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر): تبين17(60.7٪) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 9(32.1٪) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، 2(72٪) من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط)، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن14(50٪) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 3(10.7٪) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(10.7٪) من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد، 8(28.6٪) من المستجيبين متخصص في مجال التمويل والمصارف، فيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 8(28.6٪) من المستجيبين خبرتهم أقل من خمس سنوات، بينما 4(14.3٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 7(25.0٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 9(32.1٪) من المستجيبين 15 سنة.

المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي: تبين 4(8.2٪) من المستجيبين حاصلين على درجة الدكتوراه، 15(30.6٪) من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير، 30(61.2٪) من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن 43(87.8٪) من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة، 3(6.1٪) من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال، 3(6.1٪) من المستجيبين متخصصون في مجال الاقتصاد، وفيما يتعلق بسنوات الخبرة فتبين النتائج أن 1(2.0٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (10:5) سنة، بينما 6(12.2٪) من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين (15:10) سنة، بينما تتجاوز خبرة 42(85.7٪) من المستجيبين 15 سنة.

يتضح من نتائج التحليلات الإحصائية للمعلومات الديموغرافية للمشاركين أن غالبيتهم يتمتعون بتأهيل علمي وعملي كافٍ، يعكس قدرة هؤلاء المشاركين على الإجابة بموضوعية على أسئلة الاستبيان، وبالتالي تقديم إجابات يمكن الاعتماد عليها.

الجدول (3)

اختبارات الإحصاء الوصفي للبيانات العامة للمستجيبين

صفة المستجيب	التأهيل العلمي										التخصص								عدد سنوات الخبرة									
	دكتوراه		ماجستير		بكالوريوس		أخرى		المجموع		محاسبة		إدارة أعمال		اقتصاد		أخرى		المجموع		اقل من 5 سنوات		من5 إلى أقل من 10		من 10 إلى أقل من 15		15 سنه فأكثر		المجموع	
المصارف التجارية: لجنة المراجعة رؤساء وأعضاء المراجعة	1	2.1	20	42.6	26	55.3	0	0.0	47	100	33	70.2	12	25.5	1	2.1	1	2.1	47	100	2	4.3	4	8.5	19	40.0	22	46.8	47	100
إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)	–	–	13	28.3	29	63.0	4	8.7	46	100	31	67.4	6	13.0	5	10.9	4	8.7	46	100	6	13.0	6	13.0	26	56.3	8	17.4	46	100
إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)	–	–	10	26.3	24	63.2	4	8.7	38	100	14	36.8	11	28.9	3	7.9	10	26.3	38	100	6	15.8	11	28.9	13	34.2	8	21.1	38	100
مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة والنقد على المصارف، والعاملين بإدارة المخاطر)	–	–	17	60.7	9	32.1	2	7.1	28	100	14	50	3	10.7	3	10.7	8	28.6	28	100	8	28.6	4	14.3	7	25.0	9	32.1	28	100
المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	4	8.2	15	30.6	30	61.1	–	–	49	100	43	87.8	3	6.1	3	6.1	–	-	49	100	-	-	1	2.0	6	12.2	42	85.7	49	100
المجموع	5	2.4	75	36.1	118	56.7	10	4.8	208	100	135	64.9	35	16.8	15	7.2	23	10.55	208	100	22	10.6	26	12.5	71	34.1	89	42.8	208	100

2 تحليل الجزء الثاني لاستمارة الاستبيان دور المراجعين في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

1.4.4.2 الإحصاء الوصفي لمتطلبات المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

باستعراض المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات تبين من خلال الجدول (4) إنه يتراوح ما بين (4.56) للسؤال رقم (1.1) "التأهيل العلمي للمراجع الداخلي"، و(4.33) للسؤال رقم (8.1)" شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين على الأسئلة تبين أنهم يوافقون بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

2.4.4.2 الإحصائي الاستدلالي (الاستنتاجي) لمتطلبات المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تم استخدام التباين الأحادي (One - way ANOVA) واختبار(One way Kruskal- Walis) عند مستوى دلالة معنوية 5٪ لكل سؤال على حده، لاختبار مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية من عدمه فيما بين متوسطات المجموعات، من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5-4)، بينت النتائج أن قيمة (P-value) أكبر مستوى الدلالة المعنوية 5٪ في أغلب الأسئلة ما يعني عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات ردود المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة.

فيما عدا السؤال رقم (7.1) فنلاحظ بأن قيمة (P-value) (0.007) أقل مستوى الدلالة المعنوية 5٪، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال. وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)"، أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، حيث إن المجموعة الثالثة موافقة، بينما المجموعة الأولى موافقة بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00) موافقة، بينما المجموعة الأولى (4.62).

كذلك قيمة (p-value) للسؤال رقم (8.1) تساوي (0.002) أي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار (MCT) نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، حيث إن المجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة الأولى موافقة بشدة على أن تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث كان المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00) وللمجموعة الأولى (4.64).

جدول (4)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بمتطلبات المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
متطلبات المراجعة الداخلية	1	4.64	4.37	4.37	4.71	4.65	4.54	0.56	0.97	0.71	0.45	0.52	0.69	0.057	0.153	لا توجد اختلافات جوهرية
التأهيل العلمي للمراجع الداخلي	1.1	4.68	4.48	4.42	4.50	4.67	4.56	0.52	0.89	0.76	0.64	0.55	0.69	0.265	0.185	لا توجد اختلافات جوهرية
التأهيل العملي للمراجع الداخلي	2.1	4.62	4.48	4.39	4.50	4.71	4.55	0.57	0.89	0.75	0.51	0.50	0.67	0.919	0.356	لا توجد اختلافات جوهرية
استقلالية المراجع الداخلي	3.1	4.68	4.48	4.48	4.61	4.67	5.51	0.56	0.93	0.76	0.57	0.51	0.69	0.432	0.744	لا توجد اختلافات جوهرية
الالتزام بالمعايير المهنية للمراجعة	4.1	4.64	4.41	4.34	4.43	4.51	4.49	0.57	0.88	0.87	0.57	0.54	0.71	0.277	0.424	لا توجد اختلافات جوهرية
بذل العناية المهنية للمراجع الداخلي	5.1	4.55	4.28	4.28	4.39	4.65	4.44	0.62	0.96	0.80	0.63	0.52	0.73	0.58	0.116	لا توجد اختلافات جوهرية
موضوعية المراجع الداخلي	6.1	4.51	4.37	4.21	4.36	4.59	4.42	0.66	0.88	0.84	0.68	0.57	0.74	0.144	0.189	لا توجد اختلافات جوهرية
الصلاحيات الممنوحة للمراجع الداخلي	7.1	4.62	4.30	4.00	4.28	4.55	4.39	0.54	0.71	0.57	0.92	0.91	0.59	0.007	0.007	1م>3م
شمولية عمل المراجع الداخلي لكل نشاط في المصرف	8.1	4.64	4.13	4.00	4.21	4.51	4.33	0.53	1.00	0.96	0.79	0.65	0.82	0.002	0.006	1م>3م

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) 3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ،والعاملين بإدارة المخاطر) م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.

2 الإحصاء الوصفي لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول (5) أن المتوسط الحسابي الإجمالي لجميع المجموعات ما بين (4.46) للسؤال رقم (1.2) "مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية" إلى (4.14) للسؤال رقم (7.2) "خدمات التأكد"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم يوافقون بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

4.4.4.5 الإحصاء الاستدلالي الاستنتاجي، لدور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5) يتضح بأن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ لكل الأسئلة، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات ردود المجموعات لهذا السؤال، فيما عدا السؤال رقم (2) فنلاحظ أن قيمة (P-value) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار (MTC) يلاحظ أن المجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي"، فعلى الرغم من موافقة المجموعات الخامسة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، نلاحظ أن إجابات المجموعات الأولى والثانية والخامسة أكبر في متوسطاتها، وبالتالي درجة موفقاتها أكبر على جميع الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثالثة والرابعة، حيث أن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.31) والثانية (4.08) والخامسة (4.41) أكبر من المجموعة الثالثة (3.94) والرابعة (3.82).

كذلك قيمة (P-value) للسؤال رقم (3.2) (0.49) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نجد أن المجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الرابعة مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)، والمجموعة الخامسة "(المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص، والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي)" حيث توجد فروق جوهرية بين إجابات المجموعة الثانية والثالثة من ناحية والمجموعات (1 ، 4 ، 5) من ناحية أخرى، فعلى الرغم من موافقة المجموعات الخامسة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، نلاحظ أن إجابات المجموعات الأولى والرابعة والخامسة أكبر في متوسطاتها، وبالتالي درجة موافقاتها أكبر

على جميع الأسئلة مقارنة بالمجموعة الثانية والثالثة، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.53) والرابعة (4.25) والخامسة (4.41) أكبر من المجموعة الثانية (4.17) والثالثة (4.18)؛

كذلك قيمة (P-value) للسؤال (6.2) (0.007) أقل من مستوى الدلالة 5٪ ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات بهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة") والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الرابعة"مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، والعاملين بإدارة المخاطر)"، "والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص"، حيث نجد أن المجموعة الثالثة موافقة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي ، بينما نجد أن المجموعات (1، 2، 4، 5) موافقة بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.49) والثانية (4.15) والرابعة (4.32) والخامسة (4.28) أكبر من المجموعة الثالثة (3.98)؛

كذلك قيمة (P-Value) للسؤال (6.2) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MCT) نلاحظ إن المجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية(مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)"، أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)"، والمجموعة الخامسة "(المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونين لدى مصرف ليبيا المركزي)"، حيث نجد أن المجموعة الثانية والثالثة والرابعة موافقة، بينما المجموعة الأولى والخامسة موافقة بشدة على أن يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

جدول (5)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
دور المراجعة الداخلية	2	4.51	4.08	3.94	3.82	4.41	4.19	0.62	0.81	0.87	0.694	0.78	0.83	0.000	0.000	م3،م4 > (م1، م2 ، م5)
مراجعة أنظمة الرقابة الداخلية	1.2	4.36	3.93	4.05	4.03	4.33	4.46	0.73	0.92	0.77	0.92	0.74	0.83	0.87	0.214	لا توجد اختلافات جوهرية
الخدمات الاستشارية	2.2	4.55	4.17	4.32	4.36	4.35	4.35	0.58	0.77	0.70	0.62	0.52	0.65	0.009	0.189	م2 > (م1 ، م4، م5)
متابعة أنظمة تقنية المعلومات (العمليات الالكترونية)	3.2	4.53	4.17	4.18	4.25	4.41	4.32	0.58	0.82	0.72	0.65	0.61	0.69	0.049	0.111	م2،م3 > (م1، م4، م5)
التحقق من الامتثال للقوانين والأنظمة واللوائح ذات العلاقة	4.2	4.47	3.97	4.26	4.35	4.41	4.29	0.58	0.85	0.72	0.56	0.61	0.69	0.06	0.093	لا توجد اختلافات جوهرية
المشاركة في تقييم إدارة المخاطر	5.2	4.49	4.15	3.98	4.32	4.28	4.28	0.59	0.76	0.91	0.61	0.68	0.72	0.007	0.036	م3> (م1، م2، م4، م5)
خدمات التأكيد	6.2	4.36	3.97	3.89	3.75	4.15	4.14	0.67	0.83	0.89	0.89	0.68	0.83	0.000	0.000	م4 > (م1، م2، م3، م5)

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال

5.4.4.2 الإحصاء الوصفي لدعم المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليلات الإحصائية الواردة بالجدول (6) أن المتوسط الحسابي لجميع المجموعات يتراوح ما بين (4.38) للسؤال رقم (3) "دعم المراجعة الداخلية" إلى (4.29) للسؤال رقم (2.3)" دعم حوكمة المصارف"، ما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين تبين أنهم موافقون بشدة على أن يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

6.4.4.2 الإحصاء الاستدلالي الإستنتاجي لدعم المراجعة في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

من خلال عرض قيم كل سؤال على حدة كما هو موضح بالجدول (5–6)، حيث نجد أن قيمة (P-Value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ لكل الأسئلة، ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة، فيما عدا السؤال رقم (3) فنلاحظ بأن قيمة (p-value) للسؤال رقم (3) (0.004) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) لهذا السؤال نجد أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر(مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر) "أقل من المجموعة الأولى" لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) "والمجموعة الثانية" إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)"، والمجموعة الخامسة " المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المراجعين والمحاسبين لدى مصرف ليبيا المركزي، حيث نجد أن المجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة (1،2،4،5) موافقة بشدة على أن يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث نجد أن المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.53) والثانية (4.43) والرابعة (4.39) والخامسة (4.38) أكبر من المجموعة الثالثة (4.00

جدول (6)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بدعم المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
دعم المراجعة الداخلية	3	4.53	4.43	4.00	4.39	4.47	4.38	0.58	0.72	0.87	0.63	0.50	0.68	0.004	0.016	م3> (م1،م2،م4، م5)
دعم الإدارة العليا (وجود لجنة مراجعة)	1.3	4.47	4.46	4.10	4.10	4.35	4.36	0.65	0.69	0.95	0.62	0.52	0.70	0.134	0.252	لا توجد اختلافات جوهرية
دعم حوكمة المصارف	2.3	4.28	4.43	4.21	4.14	4.31	4.29	0.71	0.72	0.70	0.59	0.55	0.66	385	0.235	لا توجد اختلافات جوهرية

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)

م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)

م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.

2 الإحصاء الوصفي لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقيم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

تبين نتائج التحليل الإحصائية الواردة بالجدول (7) أن المتوسط الحسابي لجميع المجموعات يتراوح ما بين (4.29) للسؤال (1.4) "تحديد المخاطر" إلى (3.56) للسؤال رقم (8.4) "المراقبة"، مما يعني أن الاتجاه العام لإجابات المشاركين يبين أنهم موافقون على أن تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

8.4.4.5 الإحصاء الاستدلالي (الإستنتاجي) لفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقييم إدارات المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي:

من خلال عرض قيم كل سؤال على حده كما هو موضح بالجدول (7)، حيث نجد أن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية لكل الأسئلة، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذه الأسئلة، فيما عدا السؤال (7.4) نلاحظ بأن قيمة (P-value) (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، ما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) نلاحظ أن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والعاملين بإدارة المخاطر)" والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخلين)"، حيث إن المجموعات الرابعة والخامسة محايدة ، والمجموعة الثالثة موافقة، بينما المجموعة الأولى والثانية موافقة بشدة على أن تؤثر فاعلية المراجعة وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي، حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الرابعة (3.00) والخامسة (3.000)، بينما المجموعة الثالثة (3.05) ، أقل من المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.36) والثانية (4.11).

كذلك قيمة (P-value) للسؤال رقم (8.4) (.000) أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات لهذا السؤال، وبإجراء اختبار المقارنات المتعددة (MTC) نلاحظ بأن المجموعة الثالثة "إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)" والمجموعة الرابعة "مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، والعاملين بإدارة المخاطر)"، والمجموعة الخامسة "المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي" أقل من المجموعة الأولى "لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)" والمجموعة الثانية "إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين)" حيث تجد الباحثة فروقاً جوهرية في إجابات المجموعات (4، 5) عن المجموعة(3) من ناحية وعن المجموعات (1، 2) من ناحية أخرى، فنجد أن المجموعات (4، 5) محايدة والمجموعة الثالثة موافقة بينما المجموعة (1،2) موافقة بشدة على أن تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطارتحث أ تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي،

حيث إن المتوسط الحسابي للمجموعة الثالثة (4.00)، والرابعة (3.00)، والخامسة (3.00)، أقل من المتوسط الحسابي للمجموعة الأولى (4.38)، والثانية (4.13).

جدول (7)

التحليل الإحصائي الوصفي والاستنتاجي للبيانات التي تتعلق بالمتغيرات الخاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار Coso التي تؤثر على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

السؤال	الرقم	المتوسط الحسابي						الانحراف المعياري						One-way Anova	One-way K.W	اختبار المقارنات المتعددة MCT
		م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	م1	م2	م3	م4	م5	الإجمالي	P-Value	P-Value	
فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار Coso	4	4.38	4.22	4.11	4.18	4.35	4.26	0.64	0.66	0.68	0.61	0.56	0.64	0.234	0.236	لا توجد اختلافات جوهرية
تحديد المخاطر	1.4	4.43	4.24	4.13	4.21	4.39	4.29	0.65	0.64	0.74	0.63	0.53	0.64	0.182	0.236	لا توجد اختلافات جوهرية
وضع الأهداف	2.4	4.32	4.15	4.24	4.21	4.43	4.28	0.66	0.59	0.68	0.57	0.54	0.61	0.234	0.102	لا توجد اختلافات جوهرية
البيئة الداخلية	3.4	4.38	4.19	4.08	4.25	4.41	4.27	0.61	0.62	0.59	0.54	0.61	0.64	0.073	0.231	لا توجد اختلافات جوهرية
تقييم المخاطر	4.4	4.32	4.11	4.13	4.29	4.39	4.25	0.64	0.74	0.70	0.66	0.54	0.66	0.160	0.260	لا توجد اختلافات جوهرية
أنشطة الرقابة	5.4	4.32	4.22	4.11	4.18	4.33	4.24	0.63	0.63	0.85	0.61	0.52	0.65	0.484	0.697	لا توجد اختلافات جوهرية
الاستجابة للمخاطر	6.4	4.26	4.07	4.16	4.25	4.37	4.22	0.64	0.68	0.59	0.58	0.52	0.61	0.137	0.227	لا توجد اختلافات جوهرية
تقييم نظام الإبلاغ المالي (المعلومات والاتصالات)	7.4	4.36	4.11	3.05	3.00	3.00	3.56	0.57	0.60	0.22	0.00	0.00	0.74	0.000	0.000	(م4، م5)> (م1،م2، م3)
المراقبة	8.4	4.38	4.13	4.00	3.00	3.00	3.56	0.60	0.74	0.16	0.00	0.00	0.78	0.000	0.000	(م4، م5)> (م1،م2، م3)

م1: لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة) م2: إدارة المراجعة الداخلية (مديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين) م3: إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارة المخاطر)

م4: مصرف ليبيا المركزي (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة، المراجعين الداخليين، المراجعين بإدارة الرقابة والنقد علي المصارف والعاملين بإدارة المخاطر)

م5: المراجعين الخارجيين العاملين لحسابهم الخاص والمدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى مصرف ليبيا المركزي

- تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال.

2 اختبار الفرضيات:

1.5.2 اختبار الفرضية الرئيسية الأولى "تؤثر متطلبات المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (5-8) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الأولى للدراسة.

جدول (**8**)

اختبار T-Test للكشف عن تأثير متطلبات المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.6383	0.57	1.6383	19.767	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.3696	0.97	1.3695	9.534	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.3684	0.714	1.3684	11.821	0
2. مصرف ليبيا المركزي(المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد ، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.7143	0.46	1.7143	19.718	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.6531	0.52	1.6531	22.148	0
مجموع جميع المجموعات	208	4.543	0.694	1.543	32.085	0

2.5.2 اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: "يؤثر دور المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (9) لكل مجموعة على حدة، ولجميع المجموعات، أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، ولذا تم قبول الفرضية الرئيسية الثانية للدراسة.

جدول (**9**)

اختبار T-Test للكشف عن تأثير دور المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.511	0.621	1.511	16.675	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.3696	0.974	1.3696	9.082	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	3.947	0.868	0.947	6.726	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	3.8214	0.945	0.82143	4.600	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.4082	0.788	1.40816	12.502	0
مجموع جميع المجموعات	208	4.197	0.831	1.197	20.778	0

3.5.2 اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: "يؤثر دعم المراجعة الداخلية تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي"

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (10) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات، أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الثالثة للدراسة.

جدول (**10**)

اختبار T-Test للكشف عن تأثير دعم المراجعة الداخلية على تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.5319	0.584	1.532	17.976	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.435	0.719	1.435	13.522	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات المخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.000	0.869	1.000	7.086	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.393	0.629	1.393	11.720	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.388	0.533	1.388	18.228	0
مجموع جميع المجموعات	208	4.378	0.685	1.379	29.071	0

4.5.2 اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة "تؤثر فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO تأثيراً جوهرياً موجباً على تقييم وإدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي"

تبين نتائج اختبار (T-Test) الواردة بالجدول (11) لكل مجموعة على حدة ولجميع المجموعات أن قيمة (P-V) لجميع الأسئلة الخاصة بهذه الفرضية أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5٪، وعليه تم قبول الفرضية الرئيسية الرابعة للدراسة.

جدول (**11**)

اختبار T-Test للكشف عن فاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO في تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.

المجموعة	العدد	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الفرق بين المتوسطين	قيمة T	P-v
1. المصارف التجارية: 1.1 لجنة المراجعة (رؤساء وأعضاء لجان المراجعة)	47	4.341	0.635	1.340	14.470	0
2.1 إدارة المراجعة الداخلية ومديري إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين	46	4.109	0.737	1.109	10.200	0
3.1 إدارة المخاطر (مديري إدارات لمخاطر والعاملين بإدارات المخاطر)	38	4.132	0.704	1.132	79.907	0
2. مصرف ليبيا المركزي (المراجعين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد، العاملين بإدارة المخاطر)	28	4.286	0.659	1.286	10.329	0
3. المراجعين الخارجين العاملين لحسابهم الخاص	49	4.388	0.533	1.388	18.228	0
مجموع جميع المجموعات	208	4.255	0.658	1.255	27.523	0

6.2 الاستقراء:

يتضح من مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة (نتائج التحليلات الإحصائية) باستنتاجاتها النظرية (الفرضيات)، تطابق كل من الاستنتاجات النظرية والعملية للدراسة، وبذلك تكون الدراسة قد أضافت دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية يؤيد أدبياتها ويضيف إليها.

7.2 نتائج الدراسة والتوصيات:

من خلال تحليل البيانات السابقة تم الوصول إلى:

1.7.2 نتائج الدراسة:

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة تم الوصول إلى العديد من النتائج يمكن إيجازها في التالي:

- أن معظم المستجيبين حاصلون على تأهيل علمي مناسب ولديهم خبرة عملية طويلة وأن معظمهم متخصصين في مجالات ترتبط بمجال الدراسة، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة.

- تشير نتائج الدراسة أن اختبار آلفا كرونباخ على جميع أسئلة استمارة الاستبيان المتعلقة بالجزء الثاني وعددها (28) سؤالاً وجد أنه يبلغ 94.2٪ وتدل هذه القيمة على أن الاستبيان درجة ثبات معقولة إحصائياً تدعو إلى الثقة.
- تبين نتائج التحليل الإحصائي الوصفي أن إجابات المستجيبين للفرضيات الرئيسية تشير إلى الموافقة بشدة والموافقة حيث يقع المتوسط الحسابي بين (3.56) و(4.56).
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بمتطلبات المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بدور المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بدعم المراجعة الداخلية الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الدراسة بأن المتغيرات الخاصة بفاعلية المراجعة الداخلية وفق إطار COSO الرئيسية والفرعية تؤثر تأثيراً موجباً علي تقييم إدارة المخاطر في المصارف التجارية العاملة في نطاق مدينة بنغازي.
- تبين نتائج الإحصاء الاستنتاجي لاختبار (One Way ANOVA) و(One-Way K.W) كما هو موضح بالجداول الإحصائية السابقة، بينت النتائج أن قيمة (P-value) أكبر من مستوى الدلالة المعنوية 5٪ لأغلب الأسئلة ما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات لكل سؤال من هذه الأسئلة باستثناء الأسئلة التي تم الإشارة إليها فيما سبق.
- تشير نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى أنه قد تم قبول كافة الفرضيات عند مستوى دلالة معنوية 0.05، وهذه النتيجة تعطي دليلاً علمياً من واقع البيئة المحلية تؤيد أدبيات الدراسة.
- تبين نتائج الدراسة في الجزء الخاص بالأسئلة المفتوحة التي تظهر أنه لم يذكر أي من المستجيبين متغيرات أخرى، و لم تذكر في استمارة الاستبيان، وهذا يعطي مؤشراً جيداً على أن الدراسة تضمنت كافة المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية بموضوع الدراسة.

2.7.2 التوصيات:

- العمل علي استمرارية تدعيم مقومات استقلالية المراجع الداخلي لكي يتمكن من القيام بأداء مهامه علي أكمل وجه.
- استمرارية دعم الإدارة العليا للمراجعين الداخليين.
- الاستمرارية في تنمية قدرات المراجعين الداخليين من خلال الدورات التدريبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد، زكريا عبده السيد (2006). محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرها. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد(2)، جامعة بنها، بنها،مصر.
2. أحمد، ماهر مصطفى (2008). تفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (2)، جامعة حلوان، مصر.
3. ازعير، حيدر بدر (2016). دور المراجعة الداخلية في تقييم إدارة المخاطر في الوحدات الحكومية. مجلة البحوث التجارية، العدد (2)،جامعة الزقازيق، مصر.
4. الفضيل، حمزة محمد محمود (2014). أهمية التخصص المهني للمراجع الخارجي في تحسين تقدير مخاطر المراجعة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي. بنغازي، ليبيا.
5. الخطيب، فاتن تيسير (2013). التفاعل المهني بين المراجعين الخارجيين والإدارة العليا في الشركات المساهمة العاملة في مدينة بنغازي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
6. الشيخي، المعتز رمضان أبو بكر الشيخي (2015). إطار مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية باستخدام التكامل بين نموذج الأداء المتوازن ونموذج إدارة مخاطر المنشأة لتفعيل إدارة المخاطر المصرفية. رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة،مصر.
7. الشيخي، المعتز رمضان أبوبكر(2013). دور المرجع الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. مجلة الفكر المحاسبي، العدد (4)، جامعة عين شمس،القاهرة، مصر.
8. الساعدي، عمر مفتاح الساعدي (2014). إستراتيجية لتحسين حوكمة المؤسسة في المصارف الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.
9. المدهون، إبراهيم رباح إبراهيم (2011). دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
10. باسو، محمد (2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
11. جمعة، أحمد حلمي (2010). التدقيق للحسابات. عمان، الأردن: دار الصفاء.
12. جمعة، أحمد حلمي؛ والبرغوثي، سمير (2007). دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر في المصارف التجارية الأردنية. مجلة البحوث المالية والتجارية،المجلد2، العدد (2)، ، جامعة قناة السويس،مصر.
13. حسن، يوسف صلاح عبدالله (2013). دور المراجعة الداخلية في تحسين أداء إدارة المخاطر. المجلة العلمية التجارية والتمويل، العدد(2)، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

14. حفصية، سعودي (2015). فعالية وأداء وظيفة المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر بالمؤسسة الاقتصادية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، الجزائر.

15. حميد، سلوى حافظ (2014). مدي مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر. مجلة المنصورة، العدد (23)، جامعة المستنصرية، الجزائر.

16. خليل، جيهان طه (2008). تقييم دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر بالتطبيق على القطاع المصرفي. مجلة الشروق للعلوم التجارية، العدد (2).

17. خيرة، رحو (2012). دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر المؤسسة. رسالة ماجستير منشورة، جامعة حسيبة بن بو على الشلف، الجزائر.

18. درغام، ماهر موسى حامد (2016). دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

19. درويش، عبدالناصر محمد سيد(2014). دور أنشطة المراجعة الداخلية في تفعيل إدارة المخاطر في شركات التأمين المصرية. مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد (1)، جامعة بني سويف، مصر.

20. زاهية، توأم (2014). المراجعة الداخلية كمقارنة جديدة لإدارة المخاطر المصرفية. المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد (5)، الجزائر.

21. زكريا، زكريا عبده السيد (2009). محددات إدراك المراجعين الداخليين لمسئوليتهم في إدارة المخاطر وأثرها على محتويات تقاريرهم. مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة بنها، العدد (2)، بنها، مصر.

22. راضي، محمد سامي (2014). دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية. المجلة العلمية التجارة والتمويل، العدد(1)، جامعة طنطا، مصر.

23. رضوان، إيهاب ديب مصطفى (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء المعايير التدقيق الدولي. رسالة ماجستير منشورة، جامعة غزة، فلسطين.

24. سعدودي، نور الإسلام (2015). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية. رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

25. عبدالرحمن، عبدالرحمن عبدالله؛ و علي ، صالح حامد (2014). الدور الحديث للمراجعة الداخلية في زيادة فاعلية إدارة المخاطر. مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد (2)، جامعة سوهاج ، سوهاج، مصر.

26. عتش، عبده أحمد عبده (2011). إطار مقترح لتفعيل دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في بيئة الأعمال المصرية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طنطا، طنطا، مصر.

27. عصيمي، أحمد زكريا زكي (2009). دور المراجع الداخلي في مراجعة إدارة المخاطر الأعمال .المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد (2)، جامعة حلوان، مصر.

28. غفير، كاميليا مسعود سالم (1997). المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بنغازي، بنغازي، ليبيا.
29. لظن، هيا مروان إبراهيم (2016). مدي فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO. رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
30. محمد، عمر السر حسين (2016). دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على فاعلية إدارة المراجعة الداخلية في الحد من مخاطر التشغيل المصرفية. مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد (20)، الخرطوم، السودان.
31. هاشم، هاشم على وعبدالزهره، عصام يونس (2015). نموذج إعادة تصميم وظيفة التدقيق الداخلي باعتماد إدارة المخاطر. مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد (2)، العدد (14)، جامعة البصرة، العراق.
32. يونس، عاليا عياد اللافي (2015). واقع المخاطر المصرفية في ليبيا من منظور الحوكمة المصرفية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

1. Ayvaz, E and Pehlivanli,D (2010). Enterprise Risk Management Based Internal Auditing and Turkey Practice. Journal of Management.
2. Beasley and Author (2006). The Impact Of Enterprise Risk Management On The Internal Audit Function.
3. Institute of Auditors IIA (2004). The role of Internal Auditing in Enterprise . Wide Risk Management .
4. Institute of Auditors IIA (2011). The role of Internal Auditing in Enterprise . Wide Risk Management